حديث احتجَّ آدم موسى
(دراسة عقدية تحليلية)

دكتور/ مشاري سعيد العنزي
دكتوراه في العقيدة والفلسفة الإسلامية

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له.

أما بعد:

فلقد تشرّفت بأن كلفني الأستاذ الدكتور: بهجت الحباشنه أستاذ الدراسات العليا في جامعة آل البيت، قسم أصول الدين، أثناء دراستي لديه مادة «علم الكلام، الإلاهيات» في مرحلة الماجستير، بعمل دراسة عقدية تحليلية في حديث «حاج آدم موسى».

وذلك لأن الحديث مُشكل عند كثير من طلبة العلم الشرعي، لا سيما وأنه يدور حول قضية مُهمة ألا وهي: قضية "القضاء والقدر"، والتي ضلّت فيها بعض الفِرق التي تُنسب إلى الإسلام كالقدريّة والجبريّة.

فاستعنت بالله وبدأت في قراءة أقوال أهل العلم في هذا الحديث، سواء في كتب العقيدة، أو في كتب شروح الحديث؛ كشرح ابن حجر على البخاري، وشرح النووي على مسلم، ثم كتبت ما يسّر الله لي أن أكتب في هذه المسألة.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تظهر أهمية الموضوع في النقاط التالية:

١) أن البحث يتناول مسألة في القدر وهو من أهم الأبواب في العقيدة فقد وقع فيه الانحراف كثيرًا.

٢) الحاجة الماسة لإظهار عقيدة القضاء والقدر.

٣) البيان النبوي الذي ضم مُفردات مُحكمة للتعبير عن القضاء والقدر.

أهداف البحث:

تكمن أهداف البحث في النقاط التالية:

- الوقوف على تخريج الحديث وطرقه.
- تعريف المسائل العقدية التي في الحديث وتحليلها.
- إبراز أهم جوانب الحديث في الإيمان بالقدر خيره وشره.
- التعرف على ثمار الإيمان بالقدر.
- معرفة أقوال أهل العلم في الحديث وشرحه.

الدراسات السابقة:

بعد البحث وسؤال أهل التخصص، وبخاصة أساتذتي منهم، ومُطالعة مُحركات البحث، وقفت على بحثين فقط قد تناولا الحديث بالدراسة، وجاءا مرتبان من الأقدم للأحدث كالآتي:

(١) دراسة الفواز (٢٠٠٩).

بعنوان: «حديث الاحتجاج بين آدم وموسى –عليهما الصلاة والسلام–: دراسة عقدية تحليلية».

بحث مُحكم مُقدم من الباحث: علي عبد الله حسن الفواز، نُشر بمجلة مؤتة للبحوث والدراسات – سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الناشر: جامعة مؤتة، مج ٢٤، ع ٥، الأردن، بتاريخ: ٢٠٠٩م.

يهدف مثل هذا البحث إلى دراسة تحليلية لواحدٍ من النصوص – في موضوع العقيدة– المتعلقة بأفعال العباد، وهو حديث الاحتجاج بين آدم وموسى –عليهما الصلاة والسلام– تناول فيه الباحث العلاقة بين الإيمان بالقضاء والقدر وأفعال العباد من حيث صلتها بالجبر والاختيار، ومسؤولية العبد عن أعماله التي يُمارسها باختياره، محاولًا الإجابة عن السؤال المطروح: هل سبق القدر بما يصدر عن العباد من أفعال خيرها وشرها يصح أن يكون مبررًا لفعل الذنوب والمعاصي؟ وبالتالي التنصل من تبعة المسؤولية عنها أم لا؟ وهل كانت حجة آدم على موسى –عليهما السلام– من هذا الباب؟

(٢) دراسة العمري (٢٠١٩).

بعنوان: «حديث مُحاجة آدم وموسى –عليهما السلام– في القدر دراسة عقدية تحليلية».

بحث مُحكم مُقدم من الباحثة: منيرة بنت صياف العمري، نُشر بالمجلة العلمية لكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، الناشر: جامعة الأزهر – كلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، ع٣١، ج٢، مصر، بتاريخ: ١٤٤٠هـ – ٢٠١٩م.

تناول البحث الإيمان بالقضاء والقدر، وهو من أركان الإيمان الستة، التي لا يصح الإيمان إلا بها؛ بل هو نظام التوحيد الذي لا بقاء للتوحيد إلا به، ولما كان منشأ الشبه في هذا الباب هو سوء فهم للنصوص؛ تناولت الباحثة في هذا البحث حديث محل اشتباه في باب القدر، وهو حديث: (محاجة آدم وموسى عليهما السلام) ومدار هذا الحديث كان على مناظرة وقعت بين آدم وموسى –عليهما الصلاة والسلام– في القدر يخبر عنها النبي –صلى الله عليه وسلم– فيذكر احتجاج موسى– واحتجاج آدم ثم يخبر أن الحجة فيه كانت لآدم على موسى.

وهذا الحديث متفق عليه أخرجه الشيخان في الصحيحين، وتلقاه العلماء بالقبول.

وقد أشكل هذا الحديث على كثير من الناس، فظنوا أنَّ المحاجة بين آدم وموسى كانت متوجهة إلى المعصية، ثم اختلفوا بعد ذلك في موقفهم من الحديث؛ فالقدرية ردوا الحديث لسوء فهمهم لمعناه الصحيح، وشبهتهم في رده هو زعمهم أنه يدل على صحة الاحتجاج بالقدر على المعاصي وزعموا أنَّ ثبوته يستلزم تعطيل الشريعة. أما الجبرية فقد استدلوا بالحديث على جواز الاحتجاج بالقدر على المعاصي؛ بل جعلوه عمدة لهم في تقرير معتقدهم الباطل في دعواهم أنَّ العبد مجبور على فعله، ولا لوم يلحقه بمعصيته.

وأهل السنة اتفقوا في موقفهم من معنى الحديث على القطع بعدم دلالته على الاحتجاج بالقدر على المعاصي، وأن آدم إنما احتج بالقدر على المصيبة لا على الذنب، ثم اختلفوا في محاجة موسى هل كانت على المصيبة، أو على المعصية التي هي سبب للمصيبة على قولين:

الأول: أن موسى لام آدم على المصيبة التي حصلت له وذريته، وهي الإخراج من الجنة، والنزول إلى الأرض، وذلك بسبب فعله وخطيئته.

الثاني: أنَّ موسى لام آدم على المعصية لكونها سبب المصيبة لا لكونها معصية، فاحتج آدم بالقدر على المعصية لكونه قد تاب منها. وكل واحد من القولين له وجهة من النظر، وهما عند التأمل متقاربان، وإن كان القول الأول راجح.

التعقيب على الدراسات السابقة بإبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين بحثي:

اتفق هذان البحثان مع بحثي في تناول الدراسة العقدية لحديث "حاج آدم موسى"، وما وقع فيه من الانحراف العقدي بين الطوائف المُبتدعة، لكنني أضفت عليهما بمسوغات الاحتجاج بالقدر الصحيح، وثمار الإيمان بالقدر، والدراسة الحديثية لتخريج الحديث وطرقه.

منهج البحث:

اتبعت في بحثي هذا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي؛ حيث تتبعت ألفاظ الحديث شارحًا إياها، وجمعت طرق الحديث وتخريجه، والمنهج التحليلي حيث ذكرت كل المسائل العقدية التي أشار إليها الحديث، وتحليلها من عقيدة أهل السنة.

المبحث الأول: نص الحديث، تخريجه، وطرقه

❖ **نص الحديث:**

عن أبي هريرة –رضي الله عنه– عن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال: «**احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُونَا خَيَّبْتَنَا وَأَخْرَجْتَنَا مِنَ الجَنَّةِ، قَالَ لَهُ آدَمُ: يَا مُوسَى، اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلَامِه، وَخَطَّ لَكَ بِيَدِه، أَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قَدَّرَهُ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً؟ فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى**» ثلاثًا.

❖ **تخريج الحديث:**

أخرجه البخاري في "صحيحه" (٨ / ١٢٦) برقم: (٦٦١٤)، كتاب القدر ، باب تحاج آدم وموسى عند الله ، بهذا اللفظ.

ومسلم في "صحيحه" (٨ / ٤٩) برقم: (٢٦٥٢)، كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى –عليهما السلام– (٨ / ٤٩) برقم: (٢٦٥٢)، كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى –عليهما السلام– بنحوه.

وابن حبان في "صحيحه" (١٤ / ٥٥) برقم: (٦١٧٩)، كتاب التاريخ، ذكر المدة التي قضى الله فيها على آدم ما قضى قبل خلقه إياها، بنحوه.

والنسائي في "الكبرى" (١٠ / ٨) برقم: (١٠٩١٨)، كتاب التفسير، قوله –جل – ثناؤه: {اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا}، بنحوه مطولا.

وأبو داود في "سننه" (٤ / ٣٦٢) برقم: (٤٧٠١)، كتاب السنة، باب في القدر بمثله.

والترمذي في "جامعه" (٤ / ١٢) برقم: (٢١٣٤)، أبواب القدر عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– باب ما جاء في حجاج آدم وموسى –عليهما السلام– بنحوه.

وابن ماجه في "سننه" (١ / ٥٨) برقم: (٨٠)، أبواب السنة، باب في القدر، بمثله.

وأحمد في "مسنده" (٣ / ١٥٥٦) برقم: (٧٥٠٤)، مسند أبي هريرة –رضي الله عنه– بمثله.

والحميدي في "مسنده" (٢ / ٢٦٩) برقم: (١١٤٨)، بِشْرُ بْنُ مُوسَى بْنِ صَالِحٍ أَبُو عَلِيٍّ الْأَسَدِيّ، باب جامع عن أبي هريرة، بمثله.

وأبو يعلى في "مسنده" (٣ / ٩٨) برقم: (١٥٢٨)، مسند جندب بن عبد الله البجلي، (١١ / ١١٨) برقم: (٦٢٤٥)، مسند أبي هريرة، طاوس، عن أبي هريرة، بمثله.

والبزار في "مسنده" (١٤ / ٢٨٥) برقم: (٧٨٨٨)، تتمة مرويات أبي هريرة، الزهري عن أبي سلمة، بنحوه مختصرًا.

وعبد الرزاق في "مصنفه" (١١ / ١١٢) برقم: (٢٠٠٦٧)، كتاب الجامع، باب القدر، بنحوه.

والطبراني في "الكبير" (٢ / ١٦٠) برقم: (١٦٦٣)، باب الجيم، ما روى الحسن البصري، عن جندب بن عبد الله، بنحوه مطولًا.

❖ **طرق الحديث:**

روى هذا الحديث جندب الخير؛ جندب بن عبد الله بن سفيان العلقي، وأبو هريرة.

فأما حديث أبي هريرة فروي من طريق عامر بن سعد بن أبي وقاص، وذكوان السمان، والشعبي، وعمار بن أبي عمار الحارثي، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، ومحمد بن سيرين، ويزيد بن هرمز المدني، والأعرج عن أبي هريرة.

وروي من طريق سفيان، واختُلف على سُفيان؛ فرواه إبراهيم بن دينار التمار، وأحمد بن صالح المصري، وأحمد بن عبدة الضبي، وأحمد بن حنبل، وزياد بن يحيى الحساني، والعباس بن الوليد النرسي، وعلي بن عبد الله، وعمرو بن محمد بن بكير، ومحمد بن حاتم السمين، ومحمد بن أبي عبد الرحمن المكي، وابن أبي عمر العدني، ومسدد بن مسرهد، وهشام بن عمار، ويعقوب بن حميد بن كاسب المدني، عن سفيان، عن عمرو، عن طاوس، عن أبي هريرة، ورواه الحميدي، عن سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، وعن سفيان، عن عمرو، عن طاوس، عن أبي هريرة.

وروي من طريق الزهري، واختلف على الزهري؛ فرواه إبراهيم بن سعد أبو إسحاق الزهري، وشعيب بن أبي حمزة الحمصي، وعقيل بن خالد الأيلي، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن القرشي، عن أبي هريرة، ورواه معمر بن راشد، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، ورواه ابن سرحة عمر بن سعيد، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

وروي من طريق معمر بن راشد، واختلف على معمر بن راشد، فرواه عبد الرزاق الصنعاني، عن معمر بن راشد، عن أيوب السختياني، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، وعن معمر بن راشد، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، وعن معمر بن راشد، عن همام بن منبه الصنعاني، عن أبي هريرة.

وأما حديث جندب الخير؛ جندب بن عبد الله بن سفيان العلقي، وأبي هريرة فروي من طريق الحسن البصري، عن جندب الخير؛ جندب بن عبد الله بن سفيان العلقي. وروي من طريق عمار بن أبي عمار الحارثي عن أبي هريرة.

❖ **روايات الحديث:**

قوله: «احْتَجَّ» وفي رواية مسلم (٢٦٥٢) ومالك (٣٣٣٦) وأحمد (٨٢٧٤): «تَحَاجَّ»،

وفي رواية البخاري: (٥٧٣٨): «حَاجَّ»، وفي رواية أحمد: (٩٩٢٦)، والبزار: (٩٩١٩): «اخْتَصَمَ».

قوله: «**خَيَّبْتَنَا وَأَخْرَجْتَنَا**»، وفي رواية أحمد (٩٢١٨): «ثُمَّ صَنَعْتَ مَا صَنَعْتَ»، وفي رواية "السنن الكبرى" (١٠٩١٩): «لَقِيَ آدَمُ مُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: أَنْتَ الَّذِي فَعَلْتَ بِنَا الْفِعْلَ، كُنْتَ فِي الْجَنَّةِ، فَأَهْبَطْتَنَا إِلَى الْأَرْضِ».

قوله: «**وَأَخْرَجْتَنَا مِنَ الْجَنَّةِ**»، وفي رواية أحمد: (٧٧٥٠)، والبزار: (٧٨٨٨): «يَا آدَمُ، أَنْتَ الَّذِي أَدْخَلْتَ ذُرِّيَّتَكَ النَّارَ»، وفي رواية البزار: (٨٨٣٣): «أَخْرَجْتَنَا أَوْ أَخْرَجْتَ ذُرِّيَّتَكَ مِنَ الْجَنَّةِ».

قوله: «**قَدَّرَهُ اللَّهُ عَلَيَّ**»، وفي رواية البزار: (٨٨٣٣): «فَهَلْ تَجِدُ ذَلِكَ مَكْتُوبًا عَلَيَّ».

وفي رواية أحمد: (٧٧٥٠)، وعبد الرزاق: (٢٠٠٦٧): «فَهَلْ وَجَدْتَ أَنِّي أَهْبِطُ».

قوله: «**فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى**»، وفي رواية البخاري (٦٦١٤)، وابن ماجه (٨٠)، والبزار: (٩٩١٩): «ثَلَاثًا»، وفي رواية البخاري (٣٤٠٩): «مَرَّتَيْنِ».

المبحث الثاني: شرح الحديث وفوائده وأقوال أهل العلم فيه

❖ **شرح الحديث:**

قوله –صلى الله عليه وسلم–: «**احتج آدمُ وموسى**»:

اختلف أهل العلم في وقت هذا التحاجج إلى ستة أقوال:

الأول: أنه في السماء.

قال أبو حسن القاضي: «التقت أرواحهما في السماء، فوقع الحجاج بينهما»[(١)].

(١) ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للإمام يحيى بن شرف النووي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ١٩٧٨م، (٤٩٩/٨).

الثاني: أن يكون في الإسراء والمعراج.

قال القاضي عياض: «يحتمل أنه على ظاهره، وأنهما اجتمعا بأشخاصهما، وقد ثبت في حديث الإسراء أن النبي –صلى الله عليه وسلم– اجتمع بالأنبياء في السماوات، وفي بيت المقدس، وصلّى بهم»(١).

الثالث: أنه في زمن موسى.

قال القاضي عياض: «يحتمل أن ذلك جرى في حياة موسى، سأل الله تعالى أن يريه آدم فحاجّه»(٢).

الرابع: أن موسى التقى بروح آدم.

وقيل: «يحتمل أن الله أرى موسى روح آدم كما أرى النبي –صلى الله عليه وسلم– أرواح الأنبياء ليلة المعراج»(٣).

الخامس: أن اللقاء بين موسى وآدم كان في المنام.

وقيل: «يحتمل أن الله أرى موسى آدم في المنام ورؤيا الأنبياء حق ووحي»(٤).

السادس: أن اللقاء بين موسى وآدم كان في البرزخ بعد موت موسى.

وقيل: «يحتمل أن يكون ذلك بعد وفاة موسى، فالتقيا في البرزخ أول ما مات موسى، فالتقت أرواحهما في السماء، وبذلك جزم ابن عبد البر، وذكره ابن الجوزي»(٥).

وقولٌ آخر: أنه لم يتم اللقاء، وهو من ضرب الأمثال.

وهو احتمال أن يكون ذلك ضرب مثل، والمعنى لو اجتمع لقال ذلك، ذكره ابن الجوزي»(٦).

قلت: والأقرب إلى الصواب –والله أعلم– القول الثاني وهو قول القاضي عياض، كما ذكره النووي في شرحه على صحيح مسلم، قال: «وهو أن يحمل هذا الحديث على

---

(١) ينظر: المصدر السابق نفسه.

(٢) ينظر: المصدر السابق نفسه.

(٣) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، طبعة دار المعرفة، بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب، ١٣٧٩هـ، (٥٠٦/١١).

(٤) ينظر: المصدر السابق نفسه.

(٥) ينظر: المصدر السابق نفسه.

(٦) ينظر: المصدر السابق، (٥٠٧/١١).

ظاهره، وأنهما اجتمعا بأشخاصهما لا سيما وقد ثبت أن النبي -صلى الله عليه وسلم- اجتمع في الأنبياء عند المعراج في السماوات وفي بيت المقدس».

فقد بوَّب البخاري: «تحاج آدم وموسى عند الله». قال ابن حجر: «تحاجّ فهو بفتح أوله وتشديد آخره وأصله تحاجج»[1].

وقوله: «عند الله» زعم بعض شيوخنا أنه أراد أن ذلك يقع منهما يوم القيامة، ثم ردّه بما وقع في بعض طرقه، وذلك فيما أخرجه أبو داود، من حديث عمر، قال: «قال موسى: يا رب، أرنا آدم الذي أخرجنا ونفسه من الجنة، فأراه الله آدم، فقال أنت أبونا» الحديث، قال: وهذا ظاهر أنه وقع في الدنيا، وفيه نظر، فليس قول البخاري «عند الله» صريحًا في أن ذلك يقع يوم القيامة، فإن العندية عندية اختصاص وتشريف، لا عندية مكان، فيحتمل وقوع ذلك في كل من الدارين، وقد وردت العندية في القيامة بقوله تعالى: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ﴾[2]، وفي الدنيا بقوله -صلى الله عليه وسلم-: «**أبيتُ عند ربي يُطْعِمُني ويسقيني**»[3].

وقد بيّنت- أي: ابن حجر- في كتاب الصيام أنه بهذا اللفظ في مسند أحمد بسند في صحيح مسلم[4]، لكن لم يسق لفظ المتن، والذي يظهر لي أن البخاري لمّح في الترجمة بما وقع في بعض طرق الحديث وهو ما أخرجه أحمد من طريق يزيد بن هرمز، عن أبي هريرة بلفظ «احتج آدم وموسى عند ربهما»[5].

قلتُ: وما ذهب إليه ابن حجر بأن البخاري أراد بهذه الترجمة أن يلمّح بما وقع في بعض الروايات من الاختلاف هو الصحيح بما لا شك فيه، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على سعة علم البخاري في الحديث وطرقه، ويدل على ذكائه وفطنته في تبويب كتابه.

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، طبعة دار المعرفة، بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب، ١٣٧٩هـ، (٥٠٥/١١).

(٢) سورة القمر، الآية: (٥٥).

(٣) الحديث متفق عليه: أخرجه البخاري في "صحيحه"، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من التعمق والتنازع في العلم، والغلو في الدين والبدع (٩/ ٩٧)، حديث رقم: (٧٢٩٩). ومسلم في "صحيحه"، كتاب الصيام، باب النهي عن الوصال في الصوم (٢/ ٧٧٤)، حديث رقم: (١١٠٣). دون لفظة: «عند ربي».

(٤) الحديث أخرجه أحمد في "مسنده"، (١٤/ ٤٨٠)، حديث رقم: (٨٩٠٢) من مسند أبي هريرة -رضي الله عنه-.

(٥) ينظر: فتح الباري، لابن حجر، (٥٠٥/١١).

وليس هناك دليل عن المعصوم –صلى الله عليه وسلم– يدلُّ على وقت هذا التحاجج لا سيما وأن هذه المسألة من الأمور الغيبية التي لا تثبت إلا بدليل من القرآن والسُّنَّة، فإذا لم يوجد دليل في هذه المسألة فالأسلم والأحوط للمسلم أن يتوقف حتى يثبت لديه دليل يصح الاعتماد عليه في هذه المسألة.

ثم إنه ليس هناك فائدة تُرجى في معرفة وقت وقوع هذا التحاجج، ولو كانت هناك فائدة تُرجى لذكرها النبي –صلى الله عليه وسلم–.

قال ابن الجوزي: «وهذا –أي: حديث تحاج آدم وموسى– مما يجب الإيمان به لثبوته عن خبر الصادق، وإن لم يطلع على كيفية الحال، وليس هو بأول ما يجب علينا الإيمان به، وإن لم نقف على حقيقة معناه؛ كعذاب القبر ونعيمه، ومتى ضاقت الحيل في كشف المشكلات لم يبقَ إلا التسليم»(١).

وقال ابن عبد البر: «ومثل هذا عندي يجب فيه التسليم، ولا يقف فيه على التحقيق لأنا لم نؤتَ من جنس هذا العلم إلا قليلًا»(٢).

وقوله –صلى الله عليه وسلم–: «**فقال موسى: يا آدم، أنت أبونا خيبتنا وأخرجتنا من الجنة**».

وفي رواية مالك: «أنت آدم الذي أغويت الناس وأخرجتهم من الجنة».

وفي رواية حميد بن عبد الرحمن: «أنت آدم الذي أخرجتك خطيئتك من الجنة».

وقوله: «أنت أبونا»: أي أبو البشر كلهم.

وقوله: «خيبتنا»: أي أوقعتنا في الخيبة، وهي الحرمان والخسران، ومعناه: أي كنت سبب خيبتنا وإغوائنا بالخطيئة التي ترتّب عليها إخراجك من الجنة، ثم تعرّضنا نحن لإغواء الشياطين.

قال –صلى الله عليه وسلم–: «فقال له آدم: يا موسى، اصطفاك الله بكلامه وخطّ لك بيده».

وقوله: «اصطفاك الله بكلامه»: أي اختارك الله وفضّلك على كثير من خلقه بأن كلّمك من وراء حجاب.

وقوله: «وخط لك بيده»: أي: وكتب لك التوراة بيده.

---

(١) ينظر: فتح الباري، لابن حجر، (١١/ ٥٠٧).

(٢) ينظر: المصدر السابق نفسه.

وقوله: «أتلومني على أمر قدّره الله عليّ قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟».

قال النووي في شرح مسلم: «المراد بالتقدير هنا أي الكتابة في اللوح المحفوظ، وفي صحف التوراة وألواحها، أي كتبه عليّ قبل خلقي بأربعين سنة، وقد صرّح بهذا في الرواية التي بعد هذه «فقال: بكم وجدت الله كتب التوراة قبل أن أخلق؟ قال موسى: بأربعين سنة، قال: أتلومني على أن عملت عملًا كتب الله عليَّ أن أعمله قبل أن يخلقني بأربعين سنة»، فهذه الرواية مصرّحة ببيان المراد بالتقدير. ولا يجوز أن يُراد به حقيقة القَدَر، فإنّ علم الله تعالى وما قدّره على عباده وأراد من خلقه أزليٌّ لا أوّل له، ولم يزل -سبحانه- مريدًا لما أراده من خلقه من طاعة ومعصية، وخير وشرّ»[1].

وقوله: «فحجّ آدمُ موسى ثلاثًا»، أي: فحجّ آدمُ موسى برفع آدم وهو فاعل، أي غلبه بالحجّة وظهر عليه بها.

قال النووي: «هكذا الرواية في جميع كتب الحديث باتفاق الناقلين، والرواة، والشرّاح، وأهل الغريب: «فحجّ آدمُ موسى» برفع آدم، وهو فاعل، أي غلبه بالحجّة، وظهر عليه بها. ومعنى كلام آدم: إنك يا موسى، تعلم أنّ هذا كُتب عليَّ قبل أن أُخلق، وقُدِّر عليّ، فلا بدّ من وقوعه، ولو حرصت أنا والخلائق أجمعون على ردّ مثقال ذرّة منه لم نقدر، فلِمَ تلومني على ذلك؟ ولأن اللوم على الذنب شرعي لا عقلي، وإذ تاب الله تعالى على آدم، وغفر له، زال عنه اللوم فمن لامه كان محجوجًا بالشّرع»[2].

❖ **فوائد الحديث:**

مما لا شك فيه أن هذا الحديث العظيم الخارج من مشكاة النبوّة، قد حوى الكثير من الفوائد، والحكم، والآداب، وسوف نذكر بعضًا منها. نقلًا عن الإمامين النووي، وابن حجر في شرحهما على الصحيحين[3]:

١ – إن فيه حجّة لأهل السُّنَّة في أنَّ الجنّة التي أُخرج منها آدم هي جنة الخُلد التي وُعد المتقون، ويدخلونها في الآخرة، خلافًا لمن قال من المعتزلة وغيرهم إنها جنّة أخرى.

(١) شرح صحيح مسلم، للنووي، (٤٩٩/٨).

(٢) شرح صحيح مسلم، للنووي، (٤٩٩/٨).

(٣) ينظر: شرح صحيح مسلم، للنووي، (٤٩٩/٨)، فتح الباري، لابن حجر، (٥١٢/١١).

٢ – إن مشروعية الحجج في المناظرة؛ لإظهار الحق وإباحة التوبيخ والتعريض في أثناء الحجاج؛ ليتوصل إلى ظهور الحجّة، وأنَّ اللوم على من أيقن، وعلم أشد من اللوم على من لم يحصل له ذلك.

٣ – جواز مشروعية مناظرة العالم من هو أكبر منه، والابن أباه، إذا كان لإظهار الحق أو الازدياد من العلم والوقوف على حقائق الأمور.

٤ – أن الحديث حجّة لأهل السُّنَّة في إثبات القَدَر، وخلق أفعال العباد.

٥ – أنه يغتفر للشخص في بعض الأحوال ما لا يغتفر في بعض، كحالة الغضب والأسف وخصوصًا ممن طُبع على حدّة الخُلق، وشدة الغضب، فإنَّ موسى –عليه السلام– لما غلبت عليه حالة الإنكار في المناظرة، خاطب آدم –مع كونه والده– باسمه مجردًا، وخاطبه بأشياء لم يكن ليخاطب بها في غير تلك الحالة، ومع ذلك فأقرّه على ذلك، وعدى إلى معارضته فيما أبداه من الحجّة في دفع شبهته.

٦ – فيه دليل على جواز إطلاق الشيء على سببه لقول موسى –عليه السلام– لآدم –عليه السلام–: «أنت أبونا خيبتنا وأخرجتنا من الجنّة».

٧ – فيه دليل على أنَّ الله اصطفى موسى –عليه السلام– وفضّله على كثير من الأنبياء بأن اصطفاه بكلامه.

٨ – فيه دليل على إثبات صفة اليد لله سبحانه وتعالى.

٩ – وفيه دليل على أن الله –عز وجل– كتب الألواح لموسى –عليه السلام– بيده، «وخط لك بيده».

❖ **<u>أقوال أهل العلم في الحديث:</u>**

قال النووي: «معنى كلام آدم: إنك يا موسى، تعلم أن هذا كُتب عليَّ قبل أن أُخلق، وقُدِّر عليَّ فلا بد من وقوعه، ولو حرصت أنا والخلائق أجمعون على رد مثقال ذرة منه لم نقدر، فلِمَ تلومني على ذلك؟ ولأن اللوم على الذنب شرعي لا عقلي، وإذ تاب الله تعالى على آدم، وغفر له، زال عنه اللوم فمن لامه كان محجوجًا بالشرع؛ فإن قيل: فالعاصي منّا لو قال: هذه المعصية قدّرها الله عليَّ لم يسقط عنه اللوم والعقوبة بذلك، وإن كان صادقاً فيما قاله.

فالجواب: أنَّ هذا العاصي باق في دار التكليف، جار عليه أحكام المكلفين من العقوبة واللوم والتوبيخ وغيرها، وفي لومه وعقوبته زجر له ولغيره عن مثل هذا

الفعل، وهو مُحتاج إلى زجر ما لم يمت، فأما آدم فميت خارج عن دار التكليف، وعن الحاجة إلى الزجر، فلم يكن في القول المذكور له فائدة، بل فيه إيذاء وتخجيل، والله أعلم»[١].

٢- قال الخطابي: «يحسب كثير من الناس أن معنى القضاء والقَدَر يستلزم الجبر وقهر العبد، ويتوهّم أن غلبة آدم كانت من هذا الوجه، وليس كذلك وإنما معناه الإخبار عن إثبات علم الله بما يكون من أفعال العباد، وصدورها عن تقدير سابق منه، فإن القَدَر اسم لما صدر عن فعل القادر، وإذا كان كذلك فقد نفى عنهم من وراء علم الله أفعالهم، وإكسابهم ومباشرتهم تلك الأمور عن قصد وتعمّد واختيار، فالحجّة إنما تلزمهم بها، واللائمة إنما تتوجّه عليها.

وجماع القول في ذلك: أنهما أمران لا يبدّل أحدهما عن الآخر: أحدهما بمنزلة الأساس، والآخر بمنزلة البناء ونقضه، وإنما جهة حجّة آدم أن الله علم منه أنه يتناول من الشجرة، فكيف يمكنه أن يرد علم الله فيه، وإنما خُلق للأرض، وأنه لا يُترك في الجنة، بل يُنقل منها إلى الأرض، فكان تناوله من الشجرة سببًا لإهباطه واستخلافه في الأرض كما قال تعالى قبل خلقه: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[٢]. قال: فلما لامه موسى عن نفسه، قال له: أتلومني على أمر قدّره الله عليّ؟ فاللوم عليَّ من قبلك ساقط عنّي، إذ ليس لأحد أن يعيّر أحدًا بذنب كان منه، لأن الخلق كلهم تحت العبودية سواء، وإنما يتّجه اللوم من قِبل الله -سبحانه وتعالى- إذ كان نهاه فباشر ما نهاه عنه، قال: وقول موسى وإن كان في النفس منه شبهة، وفي ظاهره تعلّق لاحتجاجه بالسبب، لكن تعلّق آدم بالقدر أرجح فلهذا غلبه. والغلبة تقع مع المُعارضة كما تقع مع البرهان»[٣].

٣- قال القرطبي: «إنما غلبه بالحجّة لأنه علم من التوراة أنَّ الله تاب عليه، فكان لومه له على ذلك نوع جفاء، كما يُقال ذكر الجفاء بعد حصول الصفاء جفاء، ولأن أثر المُخالفة بعد الصفح ينمحي حتى كأنه لم يكن؛ فلا يصادف اللوم من اللائم حينئذ محلًّا»[٤].

---

(١) شرح صحيح مسلم، للنووي، (٨/٤٩٩).

(٢) سورة البقرة، الآية: (٣٠).

(٣) معالم السنن، للخطابي، محمد بن محمد الخطابي، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق: سعد بن نجدت عمر، ١٩٩٠م (٤/٣٢٢).

(٤) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم»، للقرطبي، أحمد بن عمر الأنصاري، دار ابن كثير، بيروت، تحقيق: يوسف علي بديوي، ومحمود إبراهيم، ١٩٩٥م (٢٢/ ٣٢).

٤- قال ابن كثير: «اختلفت مسالك الناس في هذا الحديث؛ فردّه قوم من القدريّة لما تضمّن من إثبات القَدَر السابق، واحتج به قوم من الجبرية، وهو ظاهر لهم بادئ الرأي... وقال آخرون: إنما حجّه لأنه لامه على ذنب قد تاب منه، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، وقيل: إنما حجّه لأنه أكبر منه وأقدم، وقيل: لأنه أبوه، وقيل: لأنهما في شريعتين متغايرتين، وقيل: لأنهما في دار البرزخ، وقد انقطع التكليف فيما يزعمونه، والتحقيق أن هذا الحديث رُوي بألفاظ كثيرة بعضها مروي بالمعنى وفيه نظر.

ومدار معظمها في الصحيحين وغيرهما على أنه لامه على إخراجه نفسه وذريته من الجنة، فقال له آدم: أنا لم أخرجكم الذي رتّب الإخراج على أكلي من الشجرة، والذي رتّب ذلك وقدّره وكتبه قبل أن أُخلق هو الله عز وجل ... وكون الإخراج مترتبًا على ذلك ليس من فعلي، فأنا لم أخرجكم ولا نفسي من الجنة، وإنما كان هذا قدر الله وصُنعه، وله الحكمة في ذلك، فلهذا حجّ آدمُ موسى»[(١)].

المبحث الثالث: الاحتجاج بالقدر ومسوغاته الشرعية

يسوغ الاحتجاج بالقضاء والقَدَر عند المصائب التي تحلُّ بالإنسان، كالفقر والمرض وفقد القريب، فهذا من تمام الرضا بالله تعالى ربًّا، فالاحتجاج يكون على المصائب، لا المعائب، فالسعيد يستغفر من المعائب، ويصبر على المصائب، كما قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾[(٢)]، والشقي يجزع عند المصائب، ويحتجّ بالقَدَر على المعائب.

فلو أن رجلًا قتل آخر عن طريق الخطأ، ثم لامه من لامه، واحتج القاتل بالقضاء والقَدَر؛ لكان احتجاجه مقبولاً، ولا يمنعه ذلك من أن يؤاخذ، ولو قتل رجل رجلًا عن طريق العمد، ثم وُبّخ القاتل على ذلك ثم احتجّ بالقضاء والقَدَر، لم يكن الاحتجاج منه مقبولًا.

ولهذا حجّ آدمُ موسى كما في قوله –صلى الله عليه وسلم– عن محاجتهما: «احتج آدمُ وموسى، فقال له موسى: أنت آدم الذي أخرجتك خطيئتك من الجنة؟ فقال له

(١) البداية والنهاية، لابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: عبد الرحمن الشامي، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م (١/ ٩١).

(٢) سورة غافر، الآية: (٥٥).

آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالاته وبكلامه، ثم تلومني على أمر قُدِّر عليَّ قبل أن أُخلق؟ فحجّ آدمُ موسى»[1].

فآدم -عليه السلام- لم يحتج بالقَدَر على الذنب كما يظن ذلك بعض الطوائف، وموسى -عليه السلام- لم يلم آدم -عليه السلام- على الذنب، لأنه يعلم أن آدم استغفر ربه وتاب، فاجتباه ربه، ولو أن موسى -عليه السلام- لام آدم -عليه السلام- على الذنب لأجابه: إنني أذنبت فتبت، فتاب الله تعالى عليَّ، ولقال له: أنت يا موسى، قتلت نفسًا، وألقيت الألواح، إلى غير ذلك، وإنما احتج موسى -عليه السلام- بالمصيبة، فحجّه آدم -عليه السلام- بالقضاء والقَدَر.

قال ابن القيم: «احتجاج آدم بالقدر بجواب آخر فقال: الاحتجاج بالقدر على الذنب ينفع في موضع، ويضر في موضع، فينفع إذا احتج به بعد وقوعه والتوبة منه، وترك معاودته، كما فعل آدم، فيكون في ذكر القدر إذ ذاك من التوحيد، ومعرفة أسماء الرب، وصفاته، وذكرها ما ينتفع به الذاكر والسامع، لأنه لا يدفع بالقدر أمرًا ولا نهيًا، ولا يبطل به شريعة، بل يخبر بالحق المحض على وجه التوحيد والبراءَة من الحول والقوة.

يوضحه أن آدم قال لموسى: أتلومني على أن عملت عملًا كان مكتوبًا عليَّ قبل أن أُخلق؟ فإذا أذنب الرجل ذنبًا ثم تاب منه توبة، وزال أمره حتى كأن لم يكن، فأنَّبهُ عليه ولامه، حسن منه أن يحتج بالقدر بعد ذلك ويقول: هذا أمر كان قد قدر عليَّ قبل أن أُخلق، فإنه لم يدفع بالقدر حقًّا، ولا ذكره حجة له على باطل ولا محظور في الاحتجاج به.

وأما الموضع الذي يضر الاحتجاج به، ففي حال المستقبل بأن يرتكب فعلًا محرّمًا أو يترك واجبًا، فيلومه عليه لائم، فيحتج بالقدر على إقامته عليه، وإصراره، فيبطل به حقًّا، ويرتكب به باطلًا، كما احتجّ به المصرّون على شركهم وعبادتهم غير الله»[2].

وقد سئل الشيخ محمد بن صالح العثيمين: هل في محاجة آدم وموسى إقرار للاحتجاج بالقَدَر؟ وذلك أن آدم احتج هو وموسى؛ فقال له موسى: «أنت أبونا خيّبتنا!! أخرجتنا ونفسك من الجنة!!»، فقال له آدم: «أتلومني على شيء قد كتبه الله عليّ قبل

(١) متفق عليه وسبق تخريجه في صدر البحث.

(٢) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن القيم، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، الناشر: دار الصميعي، تحقيق: أحمد الصمعاني، ٢٠١٦م، (ص٣٥).

أن يخلقني؟»، فقال النبي –صلى الله عليه وسلم–: «فحجّ آدمُ موسى، فحجّ آدمُ موسى»، أي: غلبه بالحجة، وآدم احتج بقضاء الله وقَدَره؟.

فقال: «هذا ليس احتجاجًا بالقضاء والقَدَر على فعل العبد ومعصية العبد، لكنه احتجاج بالقَدَر على المصيبة الناتجة من فعله، فهو من باب الاحتجاج بالقَدَر على المصائب لا على المعائب، ولهذا قال: «خيبتنا وأخرجتنا، ونفسك من الجنة»، ولم يقل: عصيت ربك فأُخرجت من الجنة، فاحتج آدم بالقَدَر على الخروج من الجنة الذي يعتبره مصيبة، والاحتجاج بالقَدَر على المصائب لا بأس به، أرأيت لو أنك سافرت سفرًا وحصل لك حادث، وقال لك إنسان: لماذا تُسافر لو أنك بقيت في بيتك ما حصل لك شيء؟!! فستجيبه: بأن هذا قضاء الله وقَدَره، أنا ما خرجت لأجل أن أُصاب بالحادث، وإنما خرجت لمصلحة، فأُصبت بالحادث، كذلك آدم –عليه الصلاة والسلام– هل عصى الله لأجل أن يخرجه من الجنة؟ لا؛ فالمصيبة إذًا التي حصلت له مجرد قضاء وقَدَر، وحينئذ يكون احتجاجه بالقَدَر على المصيبة الحاصلة احتجاجًا صحيحًا، ولهذا قال النبي –صلى الله عليه وسلم–: «حجّ آدمُ موسى، حجّ آدمُ موسى»، وفي رواية للإمام أحمد: «فحجّه آدم» يعني غلبه في الحجة.

مثال آخر: رجل أصاب ذنبًا وندم على هذا الذنب وتاب منه، وجاء رجل من إخوانه يقول له: يا فلان، كيف يقع منك هذا الشيء؟ فقال: هذا قضاء الله وقَدَره. فهل يصح احتجاجه هذا أو لا؟ نعم يصح؛ لأنه تاب، فهو لم يحتج بالقَدَر ليمضي في معصيته، لكنه نادم ومتأسف، ونظير ذلك أن النبي –صلى الله عليه وسلم–دخل ليلة على علي بن أبي طالب وفاطمة –رضي الله عنهما– فقال: «ألا تصليان؟» فقال علي –رضي الله عنه–: يا رسول الله، إن أنفسنا بيد الله، فإن شاء الله أن يبعثنا بعثنا، فانصرف النبي –صلى الله عليه وسلم– يضرب على فخذه، وهو يقول: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾[1]، فالرسول –صلى الله عليه وسلم– لم يقبل حجّته، وبيّن أن هذا من الجدل؛ لأن الرسول –صلى الله عليه وسلم– يعلم أن الأنفس بيد الله، لكن يريد أن يكون الإنسان حازمًا فيحرص على أن يقوم ويصلي.

(١) سورة الكهف، الآية: (٥٤).

على كل حال، تبيّن لنا أن الاحتجاج بالقَدَر على المعصية بعد التوبة منها جائز، وأما الاحتجاج بالقَدَر على المعصية تبريرًا لموقف الإنسان واستمرارًا فيها فغير جائز»[1].

المبحث الرابع: مذهب أهل السُّنَّة والجماعة في القَدَر

سُئل شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– سؤالًا عن القَدَر، فأجاب عنه إجابة مطوّلة، ضمّنها مجمل اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة في هذا الباب، ومما قاله: «مذهب أهل السُّنَّة والجماعة في هذا الباب وغيره ما دلّ عليه الكتاب والسُّنَّة، وكان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، وهو أن الله خالق كل شيء، وربّه ومليكه، وقد دخل في ذلك جميع الأعيان القائمة بأنفسها، وصفاتها القائمة بها، من أفعال العباد، وغير أفعال العباد.

وأنه – سبحانه – ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون في الوجود شيء إلا بمشيئته، وقدرته، لا يمتنع عليه شيء شاءه، بل هو قادر على كل شيء، ولا يشاء شيئًا إلا وهو قادر عليه، وأنه –سبحانه– يعلم ما كان، وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون.

وقد دخل في ذلك أفعال العباد، وغيرها وقد قدَّر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلقهم، وقدَّر آجالهم، وأرزاقهم، وأعمالهم، وكتب ذلك وكتب ما يصيرون إليه من سعادة وشقاوة، فهم يؤمنون بخلقه لكل شيء، وقدرته على كل شيء ومشيئته لكل ما كان، وعلمه بالأشياء قبل أن تكون، وتقديره لها، وكتابته إيّاها قبل أن تكون»[2].

٢ – إلى أن قال: «وسلف الأمة وأئمتها متفقون –أيضًا– على أن العباد مأمورون بما أمرهم الله به، منهيون عمّا نهاهم عنه، ومتفقون على الإيمان بوعده ووعيده الذي نطق به الكتاب والسُّنَّة، ومتفقون على أنه لا حجّة لأحد على الله في واجب تركه، ولا محرّم فعله، بل لله الحجّة البالغة على عباده»[3].

---

(١) مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد صالح العثيمين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى : ١٤٢١هـ)، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، الناشر : دار الوطن – دار الثريا، الطبعة: الأخيرة – ١٤١٣ هـ (١٠٦/٢).

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م (٤٤٩/٨).

(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، (٨/ ٤٥٢).

٣ – وقال أيضًا: «ومما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها – مع إيمانهم بالقضاء والقَدَر، وأن الله خالق كل شيء، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه يضل من يشاء، ويهدي من يشاء – أن العباد لهم مشيئة وقدرة، يفعلون بمشيئتهم، وقدرتهم ما أقدرهم الله عليه، مع قولهم: إن العباد لا يشاؤون إلا أن يشاء الله، كما قال الله تعالى: {وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ}»(١).

قال الإمام أبي بكر محمد الحسين الآجري–رحمه الله–: «مذهبنا في القَدَر أن نقول: إن الله –عز وجل– خلق الجنّة وخلق النار، ولكل واحدة منهما أهل، وأقسم بعزّته أنه يملأ جهنم من الجِنَّة والناس أجمعين.

ثم خلق آدم –عليه السلام– واستخرج من ظهره كل ذرية هو خالقها إلى يوم القيامة. ثم جعلهم فريقين: فريق في الجنة وفريق في السعير.

وخلق إبليس وأمره بالسجود لآدم –عليه السلام– وقد علم أنه لا يسجد للمقدور، الذي قد جرى عليه من الشقوة التي سبقت في العلم من الله –عز وجل– لا معارض لله الكريم في حكمه، يفعل في خلقه ما يريد، عدلًا من ربنا... قضاؤه وقَدَره.

وخلق آدم وحواء –عليهما السلام– للأرض، خلقهما وأسكنهما الجنّة، وأمرهما أن يأكلا منها رغدًا ما شاءا، ونهاهما عن شجرة واحدة أن يقرباها، وقد جرى مقدوره أنهما سيعصيانه بأكلهما من الشجرة. فهو –تبارك وتعالى– في الظاهر ينهاهما، وفي الباطن من علمه: قد قدّر عليهما أنهما يأكلان منها ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾»(٢).

لم يكن لهما بُدٌّ من أكلهما، سببًا للمعصية، وسببًا لخروجهما من الجنة، إذا كانا للأرض خُلقا، وأنه سيغفر لهما بعد المعصية، كل ذلك سابق في علمه، لا يجوز أن يكون شيء يحدث في جميع خلقه، إلا وقد جرى مقدوره به، وأحاط به علمًا قبل كونه أنه سيكون.

---

(١) سورة المدثر، الآية: (٥٦). وينظر: المصدر السابق (٨/ ٤٥٩).

(٢) سورة الأنبياء، الآية: (٢٣). وينظر: كتاب الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، الناشر: دار الوطن – الرياض / السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م، (ص ١٥٠).

خلق الخلق، كما شاء لما شاء، فجعلهم شقيًا وسعيدًا قبل أن يخرجهم إلى الدنيا، وهم في بطون أمهاتهم، وكتب آجالهم، وكتب أرزاقهم، وكتب أعمالهم ثم أخرجهم إلى الدنيا، وكل إنسان يسعى فيما كُتِبَ له وعليه.

ثم بعث رسله، وأنزل عليهم وحيه، وأمرهم بالبلاغ لخلقه، فبلّغوا رسالات ربهم، ونصحوا قومهم، فمن جرى في مقدور الله –عز وجل– أن يؤمن آمن، ومن جرى في مقدوره أن يكفر كفر، قال الله –عز وجل–: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ}﴾[1]، أحب من أراد من عباده، فشرح صدره للإيمان والإسلام، ومقت آخرين، فختم على قلوبهم، وعلى سمعهم وعلى أبصارهم فلن يهتدوا أبدًا، يضل من يشاء ويهدي من يشاء ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾[2].

الخلق كلهم له، يفعل في خلقه ما يريد، غير ظالم لهم، جلّ ذكره عن أن يُنسب ربنا إلى الظلم، إنما يظلم من يأخذ ما ليس له بملك، وأما ربنا –عز وجل– فله ما في السماوات وما في الأرض، وما بينهما، وما تحت الثرى، وله الدنيا والآخرة، جل ذكره، وتقدَّست أسماؤه، أحب الطاعة من عباده، وأمر بها، فجرت ممن أطاعه بتوفيقه لهم، ونهى عن المعاصي، وأراد كونها من غير محبته منه لها، ولا للأمر بها، تعالى الله –عز وجل– أن يأمر بالفحشاء، أو يحبها، وجلّ ربنا وعزّ أن يجري في ملكه ما لم يرد أن يجري، أو شيء لم يحط به علمه قبل كونه، قد علم ما الخلق عاملون قبل أن يخلقهم، وبعد أن يخلقهم، قبل أن يعملوا قضاء وقَدَرًا.

قد جرى القلم بأمره –عز وجل– في اللوح المحفوظ بما يكون، من برٍّ أو فجور، يثني على من عمل بطاعته من عبيده، ويضيف العمل إلى العباد، ويعدهم عليه الجزاء العظيم، ولولا توفيقه لهم ما عملوا ما استوجبوا به منه الجزاء: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾[3].

(١) سورة التغابن، الآية: (٢).
(٢) سورة فاطر، الآية: (٨).
(٣) سورة الحديد، الآية: (٢١).

وكذا ذمّ قومًا عملوا بمعصيته، وتوعّدهم على العمل بها، وأضاف العمل إليهم بما عملوا، وذلك بمقدور جرى عليهم، يضل من يشاء، ويهدي من يشاء. فقال محمد بن الحسين –رحمه الله تعالى–: هذا مذهبنا في القدر»[1].

قول الإمام الطحاوي–رحمه الله– في القدر: «خلق الخلق بعلمه، وقدّر لهم أقدارًا وضرب لهم آجالًا، ولم يخف عليه شيء قبل أن يخلقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم، وأمرهم بطاعته، ونهاهم عن معصيته. وكل شيء يجري بتقديره ومشيئته، ومشيئته تنفذ، لا مشيئة للعباد، إلا ما شاء الله لهم، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن. يهدي من يشاء، ويعصم ويعافي فضلاً، ويضل من يشاء، ويخذل ويبتلي عدلاً. وكلهم متقلبون في مشيئته بين فضله وعدله. وهو مُتعال عن الأضداد والأنداد، لا راد لقضائه، ولا مُعقّب لحكمه، ولا غالب لأمره. آمنا بذلك كله، وأيقنا أن كلًا من عنده»[2].

وقال أيضًا: «وقد علم الله –تعالى– فيما لم يزل عدد من يدخل الجنة، وعدد من يدخل النار، جملة واحدة، لا يزاد في ذلك العدد، ولا ينقص منه. وكذلك أفعالهم فيما علم منهم أن يفعلوه، وكل ميسر لما خُلق له ... والأعمال بالخواتيم، والسعيد من سعد بقضاء الله، والشقي من شقي بقضاء الله... وأصل القدر سرّ الله تعالى في خلقه، لم يطلع على ذلك ملك مقرّب، ولا نبي مُرسل، والتعمق في ذلك ذريعة الخذلان، وسلم الحرمان، ودرجة الطغيان، فالحذر كل الحذر من ذلك نظرًا وفكرًا ووسوسة، فإن الله – تعالى– طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، كما قال الله تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾»[3]، فمن سأل: لِمَ فعل؟ فقد رد حكم الكتاب، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين.

فهذا جملة ما يحتاج إليه من هو منوّرٌ قلبه من أولياء الله تعالى، وهي درجة الراسخين في العلم، لأن العلم علمان: علم في الخلق موجود، وعلم في الخلق مفقود، فإنكار العلم الموجود كفر، وادعاء العلم المفقود كفر، ولا يثبت الإيمان إلا بقبول العلم الموجود، وترك العلم المفقود. ونؤمن باللوح والقلم، وبجميع ما فيه قد قدر، فلو اجتمع

(١) كتاب الشريعة، للآجري، (ص ١٥٠ – ١٥٢).

(٢) متن العقيدة الطحاوية، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، شرح وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ (ص: ٣٥).

(٣) سورة الأنبياء، الآية: (٢٣).

الخلق كلهم على شيء كتبه الله –تعالى– في أنه كائن، ليجعلوه غير كائن، لم يقدروا عليه، ولو اجتمعوا كلهم على شيء لم يكتبه الله –تعالى– فيه ليجعلوه كائنًا لم يقدروا عليه، جف القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة، وما أخطأ العبدَ لم يكن ليصيبه وما أصابه لم يكن ليخطئه.

وعلى العبد أن يعلم أن الله قد سبق علمه في كل كائن من خلقه، فقدر ذلك تقديرًا محكمًا مبرمًا، ليس فيه ناقض، ولا معقّب، ولا مزيل ولا مغيّر، ولا ناقص ولا زائد من خلقه في سماواته وأرضه، وذلك من عقد الإيمان، وأصول المعرفة، والاعتراف بتوحيد الله وربوبيته، كما قال تعالى في كتابه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مقدورا﴾[2]، فويل لمن صار في القدر لله خصيمًا، وأحضر للنظر فيه قلبًا سقيمًا، لقد التمس بوهمه في فحص الغيب سرًّا كتيمًا، وعاد بما قال فيه أفّاكًا أثيمًا»[3].

قال الإمام ابن أبي زيد القيرواني: «والإيمان بالقدر خيره وشره حلوه ومره، وكل ذلك قد قدّره الله ربنا، ومقادير الأمور بيده، ومصدرها عن قضائه، علم كل شيء قبل كونه، فجرى على قدره، لا يكون من عباده قول ولا عمل إلا وقد قضاه وسبق علمه به ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾[4]، يضل من يشاء فيخذله بعدله، ويهدي من يشاء فيوفقه بفضله، فكل ميسر بتيسيره إلى ما سبق من عمله، وقدره من شقي أو سعيد، تعالى أن يكون في ملكه ما لا يريد، أو يكون لأحد عنه غنى، خالقًا لكل شيء، ألا هو رب العباد، ورب أعمالهم، والمقدر لحركاتهم وآجالهم»[5].

(١) سورة الفرقان، الآية: (٢).

(٢) سورة الأحزاب، الآية: (٣٨).

(٣) متن العقيدة الطحاوية، للطحاوي (ص: ٥٣).

(٤) سورة الملك، الآية: (١٤).

(٥) قطف الجني الداني شرح مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني، عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد البدر، الناشر: دار الفضيلة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢. (ص: ٤٥).

المبحث الخامس: ثمرات الإيمان بالقضاء والقَدَر

حين تستقر عقيدة الإيمان بالقضاء والقدر خيره وشره، في نفس الإنسان، ويؤمن بأن كل شيء في حياة الإنسان مقدّر ومكتوب في اللوح المحفوظ قبل خلق السماوات والأرض بألف سنة، ويعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطأه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، جزء من هذه العقيدة ثمار طيبة، منها:

١ – الشعور بالرضا والارتياح إزاء كل ما يصيبه؛ لعلم المؤمن أن هذه المقادير إنما تجري بأمر الله وتدبيره، وأن الخير دائمًا فيما يختاره الله، يقول الله عز وجل: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (١). فيصبر عند المصيبة، ويشكر عند النعمة، ويكون بهذا سالكًا سبيل المؤمنين بين منزلتي الصبر والشكر، التي لا يسلكها إلا الأخيار في هذه الأمة، ففي الحديث الصحيح عن صهيب، قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: «**عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ، وَلَيْسَ ذَاكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ، صَبَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ**» (٢).

إن المحروم من عقيدة الإيمان بالقَدَر لا يصمد أمام الشدائد، ولا يتحمّل ضغط المصائب، وقد يُصاب بعضهم بالأمراض، وقد يلجأون إلى تعاطي المخدرات، أو إلى الانتحار هروبًا من واقعهم المر الذي يعانون منه، والعياذ بالله.

٢ – السلامة من الأمراض الاجتماعية الخطيرة، التي تفتك بالمجتمعات وتؤدّي إلى الضغائن، وزرع الأحقاد مثل: الحسد، وكراهية الناس؛ من أجل ما أنعم الله به عليهم من النِّعم، وتمنِّي زوالها، وذلك لأن المؤمن يعلم أن هذا الرزق الذي أعطاهم الله، إنما كان بقَدَره سبحانه، وأن حرمانه من مثل هذا الرزق أيضًا، إنما كان بقَدَر الله، ولذا يرضى بقضاء الله ولا يعترض على قَدَره، فيثمر ذلك راحة وسرورًا وأمنًا وطمأنينة.

(١) سورة البقرة، الآية: (٢١٦).

(٢) أخرجه مسلم في "صحيحه"، كتاب الزهد والرقائق، باب المؤمن أمره كله خير (٤/ ٢٢٩٥)، حديث رقم: (٢٩٩٩).

٣ – التوكّل الصادق والاعتماد الجازم على الله في جميع الأحوال، وفي كل الظروف، ليقين العبد أنه لا يصيبه إلا ما قدَّر الله عليه، وأن الناس لا يملكون لأنفسهم فضلًا عن غيرهم نفعًا ولا ضرًّا، ولا يملكون موتًا ولا حياة ولا نشورًا.

٤ – التسليم لله –عز وجل– وترك الاعتراض على أحكامه سبحانه، وتقبّل ذلك بصدر رحب، وقلب منشرح، مما يضفي على القلب الأمن واليقين، وينزع منه القلق والاضطراب.

٥ – الجديّة في مباشرة الأمور، والحزم في معالجة القضايا، وعدم العجز والكسل والانهزام أمام الأحداث، والحرص على ما ينفع استجابة للتوجيه النبوي الكريم عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: «**احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَلَا تَعْجَزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ**»(١).

٦ – علو الهمّة وعدم اليأس والاستسلام للواقع السيئ؛ فيدفعه إيمانه بالقَدَر إلى بذل الجهد، واستنفاد الطاقة في سبيل نُصرة الحق والدفاع عنه.

٧ – عزّة النفس، والشعور بالقناعة، والتحرّر من الخضوع لغير الله؛ لأن المؤمن يعلم أن رزقه مكتوب ومقدَّر، وأنه لن يموت إلا بعد استكمال هذا الرزق، وأن العباد مهما حاولوا منع الرزق عنه، فإن رزقه الذي قد كتبه الله له سوف يصل إليه، ولذا لا داعي للقلق، أو الخضوع والتكالب والحرص، وإنما يجب أن يتعلّق القلب بالله –عز وجل– الذي بيده مقاليد الأمور، وما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن.

٨ – سكون القلب وطمأنينة النفس، وهي من أعظم ما يحرص الإنسان على تحقيقه؛ لأنه عنصر السعادة، وسبب الارتياح، فهي هدف كل كائن، ومطلب كل حي، وما التطاحن والتنافس المشهود في كافة بقاع الأرض إلا لتحقيق أكبر قدر من السعادة، ولكنهم أخطأوا الطريق إليها، حين خلت قلوبهم من عقيدة الإيمان بالقضاء والقَدَر، ولذا تجد عند عوام المسلمين من اليقين والراحة ما لم تجده عند كبار الأغنياء والأثرياء.

---

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه"، كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله وتفويض المقادير لله، (٤/ ٢٠٥٢)، حديث رقم: (٢٦٦٤).

الخاتمة

أهم النتائج التي توصلت إليها:

١) أن حديث حاج آدم موسى رواه أكثر الأئمة وتبلغ صحته أعلاه.

٢) أن الأئمة اختلفوا في لقاء آدم بموسى أين وقع والأولى ألا نبحث فيه لعدم وجود تصريح في الأحاديث بذلك.

٣) مشروعية الاحتجاج لبيان ما أشكل كما فعل سيدنا موسى.

٤) إثبات علم الله بما يكون من أفعال العباد وصدورها عن تقدير سابق منه، وأن هذا بدون جبر على الإنسان.

٥) أن القدريّة ردت ذلك الحديث لما تضمّن من إثبات القَدَر السابق.

٦) أن أهل السنة وسط بين القدرية والجبرية.

فهرس المصادر والمراجع

١- البداية والنهاية، لابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: عبد الرحمن الشامي، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٢- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن القيم، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، الناشر: دار الصميعي، تحقيق: أحمد الصمعاني، ٢٠١٦م.

٣- صحيح البخاري الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤- صحيح مسلم المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، طبعة دار المعرفة، بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب، ١٣٧٩هـ.

٦- قطف الجني الداني شرح مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني، عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد البدر، الناشر: دار الفضيلة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢.

٧- كتاب الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، الناشر: دار الوطن - الرياض / السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٨- متن العقيدة الطحاوية، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، شرح وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ.

٩- مجموع الفتاوى، لابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد

لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

١٠- مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد صالح العثيمين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، الناشر: دار الوطن – دار الثريا، الطبعة: الأخيرة – ١٤١٣ هـ.

١١- المسند، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

١٢-معالم السنن، للخطابي، محمد بن محمد الخطابي، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق: سعد بن نجدت عمر، ١٩٩٠م.

١٣-المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي، أحمد بن عمر الأنصاري، دار ابن كثير، بيروت، تحقيق: يوسف علي بديوي، ومحمود إبراهيم، ١٩٩٥م.

١٤-المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للإمام يحيى بن شرف النووي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ١٩٧٨م.